في الدورة التاسعة والعشرين والخاص بالحقوق الوطنية الثابتة . ومع ادراكنا ان صعوبات جمة تعترض مسعى هذه اللجنة منذ اتخاذ هذا القرار نتيجة لتشنج بعض الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة ، ونتيجة للموقف الاسرائيلي المعروف حول عدم تعاون دولة الاحتلال مع اية لجنة تنبثق عن الامم المتحدة . الا ان تكوين هذه اللجنة ضروري للتركيز على الحقوق الثابتة وعلى اصل القضية الفلسطينية وليس على فروعها كما كان يحدث في الماضي . كما ان تشكيل مثل هذه اللجنة سيساهم في استمرارية عملية التعرية التي نقوم بها بالنسبة لاسرائيل وللحركة الصهيونية ليس عن طريق حكم عربي وانما عن طريق لجنة دولية تمثل الجمعية العامة للامم المتحدة .

واثناء البحث والتفكير في الدول التي يجب ان تتشكل منها هذه اللجنة ، كان وفد منظمة التحرير الفلسطينية يسعى لان تكون اللجنة ممثلة للمجموعات الجغرافية الموجودة في الامم المتحدة . فاجريت اتصالات مع العديد من الدول في المجموعات اللاتينية والاوروبية الغربية والافريقية والاسيويه والاشتراكية . الا ان معظم دول المجموعة الاوروبية رفضت المشاركة في هذه اللجنة مدعية انها ستقبل فقط اذا طلب منها بعد قرار بالموافقة من قبل المجموعة الاوروبية . كما اعتذر بعض الوفود عن المشاركة في تنفيذ القرار ٣٢٣٦ بحجة أنهم لم يقترعوا لصالح هذا القرار في الدورة التاسعة والعشرين ولذلك ليس من المعقول على حد زعمهم المشاركة في تنفيذ قرار كانت عندهم تحفظات عليه ، وكانت هذه حالة بعض الدول اللاتينية . وحرص وفد منظمة التحرير الفلسطينية على ان تكون بعض الدول التي لا زالت لها علاقة دبلوماسية مع اسرائيل ممثلة في هذه اللجنة ، لكي لا تستغل اسرائيل حجة عدم وجود تمثيل دبلوماسي بينها وبين الدول الاعضاء في اللجنة ، كما حدث بالنسبة للجنة الثلاثية التي شكلتها الجمعية العامة سنة ١٩٦٨ للبحث في الممارسات الاسرائيلية بالنسبة للمواطنين في المناطق المحتلة ، وفي مخالفة اسرائيل لاتفاقية جنيف المتعلقة بحقوق الانسان ، اذ ما برحت اسرائيل تطعن في عضوية هذه اللجنة المؤلفة من يوغسلافيا والسنغال وسيرالانكا برئاسة سفير سيرالانكا شيرلي اما راسينغي ، وتقاطعها بحجة ان هذه الدول ليست لها علاقة مع اسرائيل . لذلك حرصنا مثلا على ان تكون رومانيا وهي الدولة الاشتراكية التي ابقت على علاقات دبلوماسية مع اسرائيل وكذلك مالطا وقبرص اعضاء في اللجنة .

وانتخبت الجمعية العامة هذه اللجنة من الدول الاتية لتنفيذ هذا القرار : افغانستان ، كوبا ، قبرص ، جمهورية المانيا الديمقراطية ، غينيا ، المجر ، الهند ، اندونيسيا ، لاوس ، مدغشقر ، ماليزيا ، مالطا ، باكستان ، رومانيا ، السنغال ، سيراليون ، تونس ، تركيا ، الاوكران ويوغسلافيا .

ويعتبر هذا القرار ايضا محاولة للضغط على مجلس الامن لاتخاذ الخطوات الفعالة والاجراءات اللازمة لتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الوطنية الثابتة بالنسبة لحق تقرير المصير والاستقلال والسيادة الوطنيين ، وحق الفلسطينيين في العودة لبيوتهم وممتلكاتهم التي اجبروا على النزوح عنها منذ سنة ١٩٤٧ . كما يعتبر هذا القرار محاولة لحمل مجلس الامن بصفته الجهاز المكلف من الامم المتحدة بالمحافظة على السلام والامن الدوليين بالنظر الى طبيعة القضية الفلسطينية وكونها المحور الاساسي في الصراع في الشرق الاوسط ، والتي من شأنها ان تستمر في تهديد السلام والامن الدوليين . ومع ادراكنا منذ البداية أن الموقف العدائي الذي تتخذه